الأنباء
الاربعاء 20 ابريل 2011

في كلمة ألقاها نيابة عنه الشيخ أحمد مشعل الأحمد خلال مؤتمر ضمان مخاطر الاستثمار

الفهد: الكويت تسعى لاستقطاب الاستثمارات وحماية المستثمرين

أكد الوكيل المساعد لمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة للتنمية الإدارية ووزير الدولة للإسكان الشيخ أحمد مشعل الأحمد ان ضمان مخاطر الاستثمار في الشريعة الإسلامية أصبح يشكل أهمية بالغة خلال السنوات الـ 10 الماضية والفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، لافتا الى أن الدول باتت اليوم تتجه إلى وضع الضمانات الكفيلة التي تشجع القطاع الخاص كي يقوم بواجباته التنموية بأقل المخاطر الممكنة.

ولفت الأحمد في كلمته التي ألقاها في افتتاح مؤتمر ضمان مخاطر الاستثمار في الشريعة الإسلامية، أمس، نيابة عن راعي الحفل الشيخ أحمد الفهد الى ان الكويت تسير على خطى ثابتة للتحول إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة في ظل توافر جميع الأسباب المادية والسياسية التي تؤهلها لتحقيق هذا الهدف المنشود.

وبين ان تحقيق الهدف يتطلب توافر جميع الأسباب القانونية الحاكمة للاستثمار بما يحقق الضمان الأكبر لتحقيق الاستثمار الناجح والفاعل ليس للكويت فحسب بل لجميع الدول الشقيقة والصديقة. وأوضح ان الجهات الحكومية تحرص على تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار إلى جانب أدائها لمهمتها التنموية في المجتمع، حيث اتجهت إلى الاهتمام بالبناء القانوني في الأنشطة والتشريعات الاقتصادية حتى تكون وفق أطر قانونية تمثل حماية لجميع المستثمرين.

ومن ناحيته قال أستاذ الاقتصاد الإسلامي ورئيس مجلس إدارة دارة الرقابة للاستشارات الشرعية المنظمة للمؤتمر د.محمد الطبطبائي ان الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي لاتزال تداعياتها مستمرة على اقتصاديات الدول الإسلامية إلا أن درجة تلك التداعيات تكون منخفضة بالنظر إلى الضمانات التي حرصت الشريعة الإسلامية على الحصول عليها لتقليلها قدر الإمكان.

وفي الجلسة الأولى للمؤتمر، أكد أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر د.سعد الهلالي في كلمته أن رحيل ناصر الخرافي مثل صدمة بالغة لمصر لأنه كان أمير اقتصادها الصامت والذي أوجد تنمية مجتمعية حقيقية قضت على شبح البطالة لأكثر من 100 ألف مصري في أكثر من 36 مشروعا، موضحا في الورقة التي قدمها خلال الجلسة الأولى للمؤتمر أن نوعية المخاطر التي تواجهها الاستثمارات في الشريعة الإسلامية ما يعرف بمخاطر التمويل الاستثماري والتي ترتكز على الاعتماد على صيغة واحدة للتمويل دون تعدد الصيغ التي يحمل بعضها الخطر وارتفاع تكلفة التمويل والمخاطر الأخلاقية التي ترجع إلى فقدان الصدق والأمانة.

وفي ورقته التي تناولت الترتيبات الشرعية لضمان الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية، أوضح عضو الهيئة الشرعية في البنك البحريني السعودي التابع لمصرف السلام في البحرين، د.محمد أربونا أن المخاطر في الاستثمار المضمون مثل الخطر في الاقتراض بفائدة، حيث يفضل الكثير من المستثمرين في البنوك التقليدية هذا النوع من الاستثمار الذي يتأرجح بين الاقتراض والاستثمار من حيث العائد لأن عوائده أكثر من الوديعة بفائدة. وطرح مدير إدارة الرقابة الشرعية في شركة الامتياز للاستثمار د.محمد الفزيع في ورقته المعنونة «ضمان الطرف الثالث وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية» رؤية الشريعة الإسلامية في ضمان الطرف الثالث، مبينا أن ضمان الطرف الثالث يشير في أحد تعريفاته إلى أن يكون رأسمال المضاربة مستثمرا في مشروعات حكومية، لافتا الى ان الضمان يقع على القيمة الاسمية لرأسمال المضاربة وأقل حد من العائد المتوقع.

وفي ورقة الفرق بين ضمان الاستثمار التقليدي والإسلامي، أوضح مدير استثمار في بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» ميثم الشخص الذي أشار إلى أن هناك نوعين من الأوراق المالية وهما السندات والصكوك، لافتا إلى أن مقدار الضمان على النوعين يرتبط بشكل كبير بدرجة المخاطر الاستثمارية على تلك الأوراق المالية.

وعدد د.محمد الطبطبائي ضمانات مخاطر الاستثمار المشروعة ومعرفة حكمها وكيفية التعامل معها، مشيرا إلى أن هناك أنواعا مختلفة من المخاطر منها عدم كفاءة مديري الاستثمار ومخاطر فقدان الأمانة وعدم وجود خبرة استثمارية وعدم دقة دراسة الجدوى.

وبدوره، أوضح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة بيت إدارة السيولة بالكويت عماد المنيع أن ضمان مخاطر الاستثمار من الأمور الهامة التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية وتتجلى فيها أفكار الفقه الإسلامي والقانوني. وقدم أستاذ الاقتصاد الاسلامي د.عبدالستار القطان في ورقته ضمان مخاطر الاستثمار في الشريعة الإسلامية رؤية متكاملة لمفهوم ضمان المخاطر، مشيرا إلى أن الاستثمار المأمون من كافة المخاطر ليس له وجود في الحياة الاقتصادية لكنه يصنع بالتعاقد بصيغ ربوية، موضحا أن ضمان المخاطر يهدف إلى التقليل من حدتها وليس تجنب آثارها تماما.

● عمر راشد

الشيخ أحمد مشعل الأحمد وبجواره د.محمد الطبطبائي في افتتاح المؤتمر (سعود سالم)

الطبطبائي: اقتصاديات الدول الإسلامية لاتزال تعاني من تداعيات الأزمة المالية

«بوبيان» يشارك في المؤتمر

أعلن بنك بوبيان عن مشاركته في المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي والمقام تحت شعار «ضمان مخاطر الاستثمار في الشريعة الإسلامية» والذي انطلقت انشطته تحت رعاية الشيخ أحمد الفهد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان.

وأوضح البنك في بيان صحافي ان مشاركته في رعاية المؤتمر تأتي انطلاقا من أهمية الحدث الذي يناقش أهمية الاستثمار بحسب الشريعة الإسلامية والاحتياطات التي يجب مراعاتها باعتباره بنكا يعمل وفق الشريعة الإسلامية والدور الذي يلعبه في ظل خطة التنمية وذلك بمشاركة نخبة من المختصين من علماء الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال والخبراء من داخل الكويت، مشيرا الى ان موظفيه سيقومون من خلال المعرض المقام على هامش المؤتمر باستعراض ابرز خدماته ومنتجاته التي يقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الأول له في 2011

ارتفاع التضخم بالكويت إلى 5,1٪ على أساس سنوي في مارس

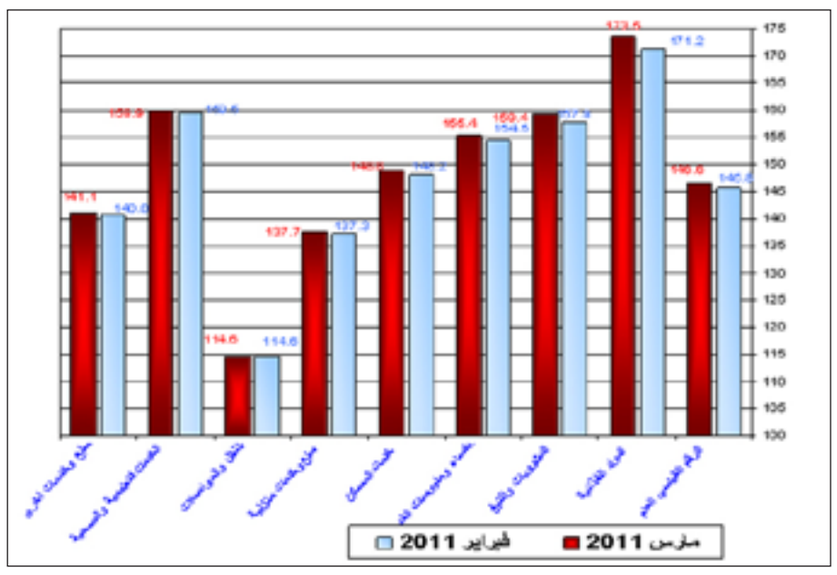

كونا: أظهرت بيانات رسمية ان معدل التضخم في الكويت ارتفع في شهر مارس الماضي بنسبة 5,1٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي (على أساس سنوي) في حين ارتفع بنسبة 0,5٪ مقارنة بشهر مارس الماضي (على أساس شهري) ليكون الارتفاع الاول في التضخم خلال الربع الاول من العام الحالي.

وذكرت بيانات تقرير الادارة المركزية للإحصاء الشهري ان الرقم القياسي العام لمارس بلغ 146,6 نقطة وان مجموعة المواد الغذائية في مارس ارتفعت بنسبة 9,9٪ مقارنة بالفترة المماثلة من 2010 حيث شهدت هذه المجموعة ارتفاعا في سبع مجموعات فرعية متمثلة بالسكر ومنتجاته التي ارتفعت بنسبة 2٪ في مارس ومجموعة الشاي والقهوة بنسبة 1,1٪ والفواكه والخضراوات 1,5٪ ومجموعة الألبان والبيض بنسبة 2,8٪ واللحوم والأسماك بنسبة 2٪ بينما انخفضت مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 0,1٪.

وأضافت ان مجموعة الكساء و(ملبوسات القدم) سجلت ارتفاعا بنسبة 4,9٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 4,7٪ مقارنة بمارس من عام 2010 في حين ارتفعت هذه المجموعة مقارنة بشهر فبراير الماضي بنسبة 0,3٪.

وبينت ان معدل مجموعة السلع والخدمات المنزلية ارتفع بنسبة 4,6٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 3,3٪ وانخفض معدل المشروبات والتبغ بنسبة 4,7٪ في حين جاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1,4٪ عن شهر مارس 2010.

وعن مقارنة معدل التضخم لشهر مارس بشهر فبراير الماضيين أوضحت البيانات ان مجموعة المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 1,3٪ ومجموعة الكساء و(ملبوسات القدم) بنسبة 0,6٪ وارتفعت مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 0,2٪ في حين جاء الارتفاع في مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 0,3٪.

وأضافت ان معدل التضخم لمجموعة النقل والمواصلات استقر على مدى الربع الاول من العام الحالي حتى نهاية مارس الماضي في حين سجلت مجموعة المشروبات والتبغ ارتفاعا بنسبة 0,9٪ نتيجة الارتفاع المزدوج للمجموعات الفرعية في هذه المجموعة حيث ارتفعت أسعار المشروبات بنسبة 0,5٪ ومجموعة منتجات التبغ بنسبة 1,9٪. وذكرت ان سبب الارتفاع في معدل التغيير الشهري للتضخم خلال شهر مارس عائد الى ارتفاع أسعار كل المجموعات الرئيسية.

النفيسي: «المزايا» تستشعر جدية الحكومة في تنفيذ خطة التنمية

قال رئيس مجلس الادارة في شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي ان «المزايا» كغيرها من الشركات العقارية مازالت تعول كثيرا على خطة التنمية الحكومية التي دخلت حاليا سنتها الثانية، مشيرا الى انه يجب على الحكومة ان تقوم بإجراء تعديلات على بعض القوانين الحالية لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وإفساح المجال أمامه للمشاركة في تنفيذ وإنجاح هذه الخطة.

وأضاف النفيسي في تصريح صحافي أن شركات القطاع الخاص برهنت وأثبتت منذ تأسيسها قدرتها على تحمل المسؤولية وتنفيذ مختلف أنواع المشاريع بما فيها المشاريع العقارية، بدليل أن العديد من شركات التطوير العقاري المحلية ساهمت على مدى سنوات ماضية في توفير حلول عقارية متنوعة للمواطن الكويتي سواء على مستوى القلل السكنية أو على مستوى مشاريع الشقق وتطوير المناطق السكنية.

وأوضح أن العديد من الشركات العقارية ساهمت خلال السنوات الطويلة الماضية في تنفيذ مشاريع إسكانية ومشاريع قلل سكنية بأسعار تنافسية، حيث لا يخفى على أحد كيف ساهمت شركات التطوير العقاري في تنفيذ نحو 1500 قيلا سكنية في مناطق جنوب السرة وبيان بأسعار كانت تتراوح بين 70 ألفا و120 ألف دينار للقيلا في ذلك الوقت أي بما يتناسب مع قيمة القرض الاسكاني، ناهيك عن تنفيذ مشاريع المجمعات الإسكانية في مناطق المهبولة وأبو فطيرة، وغيرها من المشاريع المميزة.

وأشار إلى أن شركة المزايا القابضة تعد إحدى الشركات المحلية التي لعبت دورا كبيرا في هذا المقام، حيث قامت منذ تأسيسها في العام 2005 بتنفيذ مجموعة من المشاريع العقارية التي قدمت من خلالها منتجات عقارية مختلفة ومبتكرة، كان من بينها مشروع للقلل السكنية في منطقة سلوى (قلل المها)، ومشروع آخر لخدمة القطاع التجاري (سفن زونز) ومشروع ثالث لخدمة القطاع الطبي (كلوفر كلينيك)، ومشروع رابع لخدمة المكاتب التجارية (أبراج المزايا في مدينة الأعمال)، كما قدمت العديد من المبادرات المتعلقة بتنفيذ قريتي «نيرة ويمار» الثقافية والتراثية.. وغيرها الكثير من المشاريع التي تصب في صالح المجتمع الكويتي بشكل عام.

وأوضح النفيسي أن العقبة الوحيدة التي باتت تقف كحجر عثرة أمام عمل الشركات العقارية في الكويت هي القوانين العقارية التي حدت وبشكل كبير من عمل شركات التطوير العقاري الجادة بشكل خاص، مشيرا إلى أن الجميع يعرف أن قانوني 8 و9 لسنة 2008 قد قلصا وبشكل كبير دور شركات التطوير العقاري في توفير منتجات عقارية تخدم المواطن الكويتي، وذلك بعد أن منع هذان القانونان الشركات الكويتية من تملك ورهن وتمويل اراضي السكن الخاص في الكويت.

واقترح النفيسي أن تقوم الحكومة بتعديل القانونين العقاريين رقمي 8 و9 لسنة 2008 بحيث تقوم بوضع بعض الشروط التي تسمح لشركات التطوير العقاري بالعمل في تطوير الأراضي، ومحاسبة من لا يقوم بتطبيق تلك الشروط، وذلك حتى لا يؤخذ المحسن بجريرة المسيء، بمعنى أن تقوم الحكومة (على سبيل المثال) بالسماح لشركات التطوير العقاري بتملك الاراضي السكنية على أن تقوم تلك الشركات بتطوير تلك الاراضي وتنفيذ المشاريع الاسكانية عليها خلال مدة لا تتجاوز الـ 3 سنوات من تاريخ التملك. كما اقترح النفيسي أن تقوم الحكومة بتكليف بمنح شركات التطوير العقاري أراضي سكنية بهدف تطويرها مقابل أرباح محددة ومقبولة لكلا الطرفين، بحيث تستفيد الحكومة من خبرة القطاع الخاص في التطوير.

رشيد النفيسي

عمومية الشركة وافقت على توزيع 10٪ منحة

السلطان: «الأولى للوقود» أعادت تأهيل وتطوير 15 محطة وقود

قال رئيس مجلس الإدارة في الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عبدالحسين السلطان ان الشركة عملت على استكمال مشروع إعادة تأهيل وتطوير 15 محطة وقود في جميع المحافظات وذلك بما يعكس الشعار الجديد للشركة ويطبق المفهوم الجديد في جميع المحطات، متوقعا زيادة الإيرادات في الفترة القادمة بسبب النمو الطبيعي للطلب على الوقود بالإضافة إلى افتتاح الشركة محطات جديدة نموذجية بها العديد من الخدمات المرادفة.

وأوضح السلطان خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 68,08٪ أن الإدارة التنفيذية الجديدة للشركة قد بادرت فور تسلمها الى اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة العمليات وتطوير النظم الإدارية وبناء العمل المؤسسي في الشركة والذي يتوقع أن يحقق نتائج ايجابية على المدى القريب.

إنجازات 2010

وذكر السلطان أن الشركة حققت عددا من الانجازات خلال العام الماضي من شأنها تكريس مكانتها الريادية في السوق الكويتية، فعلى صعيد إستراتيجية الشركة لافتتاح محطات جديدة، افتتحت الشركة في شهر نوفمبر 2010 محطة جديدة في منطقة مبارك العبدالله والتي شكلت نقطة تحول نوعية في مفهوم محطات الوقود في الكويت حيث تقدم خدمة متكاملة.

وأشار الى أن «الأولى» ستبدأ قريبا في تحديث 6 محطات من المحطات القائمة حاليا لتتوافق مع الرؤية الجديدة للشركة فيما يتعلق بتصميم وتقديم الخدمات الجديدة ومن المتوقع الانتهاء من جميع الأعمال خلال السنة المالية القادمة، كما بدأت الشركة بتحويل تدريجي لمحطات الخدمة الذاتية الى محطات الخدمة الشاملة حيث بلغ مجموع المحطات الشاملة 26 محطة كما تم تفعيل مركز الاتصال بالشركة بغية توفير خدمة أكثر سرعة وفعالية للعملاء.

وأوضح أن «الأولى» حريصة على تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة في محطاتها، مشيرا في هذا السياق الى إتمامها بنجاح برنامج تدقيق نظام التفوق التشغيلي للصحة والسلامة البيئية وضبط الجودة وفقا لأعلى المعايير والأنظمة العالمية لتشغيل محطات الوقود لتكون بذلك أول شركة وقود في الكويت تكمل هذا التدقيق بتميز.

واستكمالا لانجازات «الأولى» قال السلطان ان «الأولى» استطاعت تحقيق نسبة تكويت 100٪ في جميع الوظائف الإشرافية في المحطات وما يعادل 50٪ من الوظائف في المقر الرئيسي، مشيرا إلى أن ذلك قد شكل رافدا جديدا لتوفير فرص وظيفية للمواطنين في هذا القطاع الخدمي المهم.

النتائج المالية

حققت الشركة «الأولى» لتسويق الوقود ربحا صافيا بقيمة 2,887 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وبلغت قيمة الإيرادات الإجمالية 11,045 مليون دينار بينما بلغت ربحية السهم 9,65 فلوس، وبلغ إجمالي الموجودات 46,968 مليون دينار بينما بلغ مجموع حقوق المساهمين 37,982 مليون دينار.

الجمعية العمومية

هذا وقد أقرت الجمعية العمومية العادية للشركة جميع بنود جدول الأعمال عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 كما أقرت توصية مجلس الادارة بتوزيع أسهم منحة بواقع 10٪ عن عام 2010 إي بمعدل 10 أسهم لكل 100 سهم، كما أقرت انتخاب مجلس جديد لفترة الثلاث سنوات المقبلة على النحو التالي: الشركة الكويتية للخدمات الطبية، عضوان من مؤسسة البترول الكويتية، الشركة الثامنة الدولية، شركة محمود حيدر وأولاده التجارية، شركة مجوهرات الزمردة، شركة أي تو التجارية، شركة المتحدة للأدوية وشركة الزمردة الوطنية العقارية.

● أحمد مغربي

عبدالحسين السلطان وحمزة بخش خلال الجمعية العمومية (محمد ماهر)

الشركة ستبدأ في تحديث 6 محطات من المحطات القائمة لتتوافق مع الرؤية الجديدة

بخش: تطوير أي محطة وقود يتطلب موافقة 17 جهة

قال العضو المنتدب في الشركة حمزة بخش ان تأخر الحصول على الموافقات اللازمة من وزارات الدولة المختلفة عطل كثيرا من جهود الشركة الرامية إلى تطوير وتحديث محطاتها على احدث النظم العالمية لاسيما وان تطوير اي محطة يتطلب الحصول على موافقة ما يقارب 17 جهة وفي حال تعزر الحصول على موافقة واحدة منها فيتم العودة إلى نقطة البداية وهذه إشكالية كبيرة واكبر عقبة أمام تطوير المحطات.

وأشار بخش في تصريح للصحافيين على هامش عمومية الشركة الى ان هناك محدودية في إمدادات الوقود في بعض محطات الشركة نتيجة المخاوف الحالية من تهريب البنزين إلى خارج الكويت وذلك لما يلقاه من دعم يصل إلى اكثر من 20٪ اقل من تكلفته الأصلية ما اثر على مبيعات الوقود في بعض المحطات الا ان الشركة تسعى إلى التغلب عليها من خلال زيادة نقاط البيع في المحطات ورفع الاداء التشغيلي للمحطات من خلال إضافة خدمات جديدة اليها وتحويل المحطات إلى محطات خدمة شاملة.

وأضاف بخش ان الشركة تعمل حاليا على تذليل جميع العقبات بالتعاون من شركة البترول الوطنية والانتهاء من تطوير كل المحطات التابعة للشركة، مشيرا الى ان الشركة ورغم هذه العراقيل استطاعت تحقيق نتائج مالية جيدة خلال الربع الاول من العام 2011، كما ان لديها اكبر عدد من محطات الوقود التي تقدم خدمة غسيل السيارات في السوق المحلي كما تتوقع نمو حجم المبيعات خلال المرحلة المقبلة نظرا لعدة امور اهمها التوسع العمراني خاصة في شمال الكويت والتوسع في النشاط الصناعي وكذلك نمو مبيعات السيارات ما بين 6-7٪ سنويا ما يعني مزيدا من مبيعات الوقود المحلي.

وحول افتتاح أولى محطات الشركة النموذجية العام الماضي في منطقة غرب مشرف، قال بخش ان المحطة لم تحقق الأهداف المرجوة منها لانها تشكل التجربة الأولى من نوعها بالسوق الكويتي وكنا نأمل الحصول على الدعم المخصص لنا من قبل الجهات المعنية وحاولنا التعايش مع كل العراقيل التي صاحبت افتتاح المحطة ولكن جاءت النتائج عكس المتوقع وذلك رغم مساندة وزير النفط الشيخ احمد العبدالله الذي ساهم في تقليل بعض العقبات من قبل شركة البترول الوطنية إلى حد كبير ونأمل ان نتغلب على تلك العقبات في اقرب وقت ممكن.

«وثاق»: وثيقة «حماية الديون» هدفها الحد من مخاطر عدم السداد

قال مدير دائرة إعادة التأمين بشركة «وثاق للتأمين التكافلي» الصادق الطوالي إن كثيرا ما تتعرض الجهات الدائنة يرجع إلى مخاطر امتناع المدين عن السداد لأسباب الوفاة والعجز، مما يشكل عبئا ماليا عليها يعوق مسيرتها ويحد من تطور أنشطتها، الأمر الذي عالجته «وثاق» من خلال وثيقة «حماية الديون» والتي تهدف الى الحد من هذه المخاطر، ورفع العبء المالي عن الجهات التي تتعامل بالديون سواء كانت ديونا مباشرة أو تمويلات استهلاكية وعقارية.

وأضاف الطوالي في تصريح صحافي: «تقدم هذه الوثيقة إلى العديد من الديون سواء كانت ديونا عقارية أو استهلاكية أو أي تسهيلات ائتمانية أخرى»، مبينا أنه يتم تأمين تلك الديون لتضمن للدائن عدم ضياع حقه المالي على المدين، فضلا عن تغطية تلك الحقوق المالية ضد الخسارة أو الضرر أو المسؤولية أو المصاريف، والتي ترجع أسبابها إلى عجز المدين عجزا كليا دائما، والوفاة بتسديد ديونه.

وبين أن الوثيقة تقوم أيضا بتأمين المدين سواء داخل الكويت أو خارجها، بشرط ان تكون ديونه لدى إحدى الجهات الكويتية المقامة داخل الكويت والتي تمنح تلك التسهيلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.